

ومحمد لا زكوة في الخيل والبغال والحمير الا ان يكون للتجارة
 وليس في الفضلان والجمالان والحمير صدقة عند ابي
 ومحمد الا ان يكون معها كاره قال ابو يوسف فيها واجدة
 منها. ومن وجب عليه سن فلم يوجد أخذ المصدق اعلا
 منها ورذ الفضل واخذ ونها وأخذ الفضل. ويجوز دفع
 القيم في الزكوة وليس في العوامل والمعروفة صدقة.
 ولا يأخذ المصدق خيار المال ولا رد التدا يأخذ الوسط
 من كان له نصاب فاستنفاد في اثناء الحول من جنسه
 ضمة الى ماله ورثاؤه. والسماحة التي تكفي بالري في
 اكثر حو لها فان علفها نصف الحول واكثر فلا زكوة فيها
 والركوة عند ابي حنيفة وابي يوسف في النصاب
 دون العفو وقال محمد فيها. واذا اهلك المالك بعد وجوب
 الزكوة سقطت وان قدم الزكوة على الحول وهو مالك
 للنصاب جاز. والله اعلم.

باب زكوة الفضة

تبيعان أو تبيعان وفي سبعين سنه وتبيع وفي ثمانين سنتان
 وفي سبعين ثلثة أبعه وفي مائة تبيعان ومسنه وعلى هذا يتغير
 العرض في كل عشر من تبيع الى سنه ومن سنه الى تبيع
 والحواميل والبقر سويا

باب صدقة الغنم

ليس في اقل من اربعين من الغنم صدقة فاذا كانت اربعين
 سائمة وحال عليها الحول ففيها شاة الى مائة وعشرين
 فاذا زادت واحدة ففيها شاتان الى ما بين فاذا زادت
 واحدة ففيها ثلث شياه. فاذا بلغت اربع مائة ففيها
 اربع شياه ثم في كل مائة شاة و الصان والمعروضوا

باب زكوة الخيل

اذا كانت الخيل سائمة ذكر او اناثا وحال
 عليها الحول فصاحبها بالخيار ان شاء اعطى عن كل فرس
 دينارا وان شاء فوطمها واعطى عن كل ما يتي درهم خمسة
 دراهم وليس في ذكرها المفردة زكوة وقال ابو يوسف

٢٨

والحمير على
 من المصدق قال
 والحمير على
 الخول من جنسه
 الزكوة في الفضة
 او غيره اذا لم يكن
 حولا

والحمير على
 الخول من جنسه
 الزكوة في الفضة
 او غيره اذا لم يكن
 حولا

والحمير على
 من المصدق قال
 والحمير على
 الخول من جنسه
 الزكوة في الفضة
 او غيره اذا لم يكن
 حولا